

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الاستاذ محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبدالفتاح العوامله ، كريم الطراونه ، عادل الخصاونه

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضدتهما : ١-

٢-

بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٦ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات  
الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٢/٩٢٢ فصل ٢٠٠٣/١/٢١ والقاضي :

اولاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الاصول الجزائية تعديل وصف تهمة جنابة السرقة  
خلافاً لأحكام المادة (٤٠١) عقوبات المسنده للمتهمين الى جنحة السرقة خلافاً  
لأحكام المادة (٤٠٦/ج) عقوبات ٠٠ وعملاً بأحكام ذات المادة والمادة (١٧٧)  
من الاصول الجزائية الحكم على كل واحد منهما بالحبس مدة ثلاث سنوات  
والرسوم .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الاصول الجزائية ادانة المتهمين بجنحة السرقة  
خلافاً لأحكام المادة (٤٠٦) عقوبات ٠٠ وعملاً بذات المادة الحكم على كل واحد  
منهما بالحبس مدة ثلاث سنوات والرسوم .

ثالثاً : عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الاصول الجزائية ادانة المتهمين بجنحة حمل  
وحيازة اداه حاده خلافاً لأحكام المادة (١٥٦) عقوبات المسنده اليهما والحكم على  
كل واحد منهما وعملاً بذات المادة بالحبس مدة ستة اشهر والرسوم ومصادرة  
الاداه المضبوطة .

رابعاً : عملاً باحكام المادة (٢٣٤) من الاصول الجزائية تعديل وصف جناية القتل بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين (٧٦٢/٣٢٨) عقوبات المسنده للمتهمين الى جناية القتل بالاشتراك بحدود المادتين (٧٦٢/٣٢٧) عقوبات ٠٠ وعملاً باحكام المادة (٢٣٦) من الاصول الجزائية تجريمهما بها بالوصف المعدل

عظماً على جاء بقرار التجريم ٠٠ تقرر المحكمه ما يلي :

اولاً : عملاً باحكام المادة (٣٢٧) عقوبات الحكم على كل واحد من المجرمين بالوضع بالاشغال الشاقه المؤبده

ثانياً : عملاً باحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبه الاشد بحق المجرمين دون سواها وبحيث تصبح عقوبتهما النهائيه الوضع بالاشغال الشاقه المؤبده ومصادره الاداة المضبوطة

#### وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت اليها اذ ان البيئات والادله التي قدمتها النيابة العامه بحق المميز ضدهما بما فيه اعترافهما لدى الشرطه والمدعي العام وما احتواه ملف التحقيق من تحقيقات ومبررات وضبوطات وصور وما تضمنته هذه البيئات من قرائن قانونيه مقنعه تثبت ان المميز ضدهما قاما بقتل المغدور بعد تفكير بالجريمه وهدوء بال وتهيئة لاداة الجريمه واستدراج المغدور لمكان بعيد عن كل منقذ ومغيث وبحسن ادراك نتائج فعلهما وبدوافع واضحه منها الاستيلاء على ما بحوزته من نقود

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى اذ لم تناقش المظاهر الخارجيه لافعال الجناة الماديه مناقشه وافيه

٣- كان على محكمة الجنايات الكبرى وعلى ضوء ظروف الدعوى استعمال صلاحياتها بتعديل وصف التهمه الى جناية القتل بعد تصور ذهني وتصميم لا سيما وانهما قاما بالاجهاز عليه بعد ان شاهدا المغدور يتحرك

٤- جانبت محكمة الجنايات الصواب بالحكم بجريمه السرقة اذ من المقرر فقهاً وقضاء ان المشرع حينما غلظ عقوبة القتل في المادة ٢/٣٢٨ من قانون العقوبات انما اراد بداهه

ان تكون الجناية الاخرى المقترنه بالقتل مكونه من فعل مستقل عن فعل القتل بمعنى ان لا تكون الجناية الاخرى المشتركة مع جناية القتل مشتركه مع جناية القتل في اي عنصر من عناصرها ولا في اي ظرف من ظروفها المعتبره قانوناً عملاً مشدداً للعقاب " تمييز جزاء رقم ٢٠٠٢/٦٤٠ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٥ و ٢٠٠٢/٩٨٣ تاريخ ٢٠٠٣/١/٧ .

٥- جانبت محكمة الجنايات بتعديل وصف التهمه الى جنحة السرقة اذ ان الوصف الجرمي للافعال الماديه التي اقدم عليها المميز ضدهما على ضوء ظروف الدعوى تشكل جناية السرقة بحدود ماده ٤٠١/٢ من قانون العقوبات لوقوع السرقة نهاراً وبفعل شخصين وان يهدد السارقون كلهم او واحد منهم بالسلاح او يتوسل باحد ضروب العنف على الاشخاص اما لتهيئة الجناية او الاستيلاء على المسروق .

٦- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بعدم الحكم على المميز ضدهما بالغرامه بالاضافه الى الحبس عند ادانتها بجنحة حمل وحيازة اداة حاده .

لهذه الاسباب يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

### القرار

بعد التدقيق والمداوله قانوناً نجد ان النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى قد اسندت للمتهمين :-

١- / سكان حي نزال عمره ٢٧ سنه موقوف بتاريخ

٢٠٠٢/٧/١٧ ولا يزال .

٢- / سكان حي نزال عمره ٢٣ سنه موقوف بتاريخ

٢٠٠٢/٧/١٧ ولا يزال .

### التهم التاليه :

١- جناية القتل بالاشترار خلافاً لاحكام المادتين ٣٢٨/٢ و ٧٦ عقوبات .

٢- جناية السرقة خلافاً لاحكام ماده ٤٠١ عقوبات .

- ٣- جنحة السرقة خلافاً لاحكام المادة ٤٠٦ عقوبات .  
٤- جنحة حمل وحيازة اداه حاده خلافاً لاحكام المادة ١٥٦ عقوبات .

وتتلخص وقائع هذه القضية كما وردت باسناد النيابة العامة في ان المتهمين على معرفه بالمغدور المهندس ، من خلال شقيقيهما المدعو ،  
وانه بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢١ وبحدود الساعه الواحده ظهرأ التقى المتهمان بالمغدور في سوق الحمام الواقع في وسط البلد / بعمان واتفقا على سرقة لتعويض مبلغ كان قد سرق منهما قبل يومين ولحاجتهما للنقود ايضاً ولدى مشاهدتهما للمغدور وهو يحاول شراء صورته عليها حمام وطيور فقد عرض عليه المتهم بيعة كاتلوج لصور حمام موجود في بيته في حي المصاروه كانا قد سرقاها من محل الزفري للطيور العائد للمدعو خلال فتره عملهما لديه فوافق المغدور على شراء الكاتلوج بالاضافه الى زوج حمام لديهما في المنزل وحقيقة الامر انه لم يكن بنية المتهمان بيع المغدور الكاتلوج والحمام وانما كانت حجة لاستدراجه الى بيتهما لسرقته وفي بيت المتهمين شاهد المغدور الكاتلوج وعلى الفور عرف بأن هذا الكاتلوج يعود لمحل الزفري وذلك لكونه زبون لهذا المحل فاخذ الكاتلوج من اجل اعادته لصاحبه ، عندها تشاجر مع المتهمين وقام المتهمان بالامساك بالمغدور وضربه بسكين على رقبته وعلقت السكين برقبته كما وقام المتهم وبواسطة سكين اخرى بطعن المغدور على خاصرته وسقطت السكين على الارض من يده فامسك بزجاجه بيبسي وضرب بها المغدور على رأسه فأنكسرت وبقي نصف الزجاجه المكسور بيده وطعن بها المغدور في ظهره ثم امسك بماسوره وضرب المغدور على رجليه فسقط الاخير على الارض وعلى وجهه ثم تناول المتهم السكين من الارض وطعن المغدور في ظهره طعنتين لم يتحرك بعدها المغدور فاعتقدا بأنه قد فارق الحياه الا ان المغدور وبعد قليل تحرك ، عندها قام المتهم بطعنه على ظهره ولم يتحرك بعدها المغدور وبعد ان تبين انه قد فارق الحياه قاما بتنفيذ ما اتفقا عليه فقاما بسرقة محفظته من جيب بنطلونه وكان بها مبلغ اربعين ديناراً وكذلك بطاقة الصراف الآلي وبعض الاوراق الخاصه ثم قاما بسحب جثته الى الحمام واخذوا يفكران بالتخلص من جثته فتوصلا الى قرار تقطيعها واحضرا منشار خشب يدوي موجود في البيت وقاما بقطع رأسه عن جسده حيث كان المتهمان يتبادلان عملية التقطيع ثم قام المتهم بوضع الرأس في ثلاثة اكياس نايلون وقام بعدها بالقاءه في حاوية بالقرب من سوق بوسط البلد وتوجه بعدها الى سوق الحراميه وقام بشراء صاروخ لقص الحديد وعاد للبيت وحاولا تقطيع المغدور بالصاروخ الا انه حرق وعادا بعدها الى المنشار والسكين فقاما بتقطيع يديه من الكوع ووضعها في كيس نايلون ثم قاما

بتقطيع رجليه من الركبه ووضعها كل رجل بكيس وقاما بلف ما تبقى من جسده بقطعة موكيت وربطها بالحبال ونزلا بعدها حاملين الاكياس الموجود بداخلها اليدين والرجلين بالاضافه الى قفص يعود للمغдор وتوجها الى شارع المهاجرين ووضعوا الاكياس والقفص في حاوية ثم ذهبا الى السوق واشترى كيساً كبيراً واستأجرا سيارة بكب ذكرنا لسائقها بانه يوجد لديهما جلود غنم غير مملحة يريدان ايصالها لاحد الاشخاص وبالفعل توجهوا الى المنزل وبرفقتهما سائق البكب ودخلا لداخل البيت وبقي السائق بسيارته بانتظارهما وقام المتهمان بوضع الجثة الملفوفة في الكيس الذي اشترياه وقاما بسحبها للبكب ووضعها بالصندوق الخلفي وتحركوا باتجاه منطقة الذراع الغربي وقبل وصولهم كازية العرموطي بمائة متر تقريباً طلبا من السائق التوقف وقاما بانزال الجثة وغادر السائق بعد ان قاما بمحاسبته ثم قام المتهمان بسحب الجثة بجانب سور قريب من الشارع واشعلا النار بها وعادا الى بيتهما وقاما بتنظيفه من آثار الدماء وبعد انكشاف امرهما جرت الملاحقه .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى واستمعت الى كافة بيناتها ولدى تدقيقها في كامل البيانات المقدمه والمستمعه من قبلها ، وجدت ان الوقائع الثابته فيها ، وكما تحصلتها من اوراق هذه القضيه وما استقر في وجدانها وارتاح اليه ضميرها ، تتلخص في ان المتهمين على معرفه سابقه بالمغذور المهندس . من خلال

ترددهم جميعاً على سوق الحمام وسط البلد / بعمان وكذلك من خلال شقيق المتهمين المدعو وانه في منتصف الشهر السادس من عام ٢٠٠٢ تعرض المتهمان لحادث سرقة من قبل بعض الاشخاص واصبحا بلا نفوذ ٠٠٠ عندها اتفقا على سرقة أحد الاشخاص لتعويض المبلغ المسروق منهما ، وليقوموا بالصرف على نفسيهما . ويتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢١ وكان يوم جمعه وحوالي الساعه الواحده ظهراً شاهد المتهمان المغذور بسوق الحمام ومعه قفص به عصافير يقوم بشراء صورته عليها حمام وطيور وفوراً خطرت على بالهما فكره استغلال اهتمامه بالصور المتعلقه بالطيور لإستدراجه الى منزلهما لسرقته وقاما بالعرض عليه بيعه كاتلوجاً خاصاً بصور الحمام كانا قد سرقاه من محل الشاهد المشتكي اثناء فتره عملهما لديه في وقت سابق بمحله وهو ما

دفع المغذور للموافق على مرافقتهم للمنزل وبعد وصولهم ودخولهم للمنزل وبعد ان اطلع المتهمان المغذور على الكاتلوج فقد تعرف الاخير عليه مباشرة بأنه يعود لمحل بحكم ترده وتعامله معه من السابق وقام باخذه منهما وابلغهما بصوره تحمل التهديد المبطن بانه سيقوم باعادته وسيبلغه بامر سرقته من قبلهما عندها حصلت مشاده كلاميه فيما بين المتهم والمغذور تطورت الى تماسك بالايدي لمنع الاخير من اخذ الكاتلوج

واعادته لصاحبه حتى لا ينكشف امر سرقتهما له عندها اقدم المتهم على تناول سكيناً كانت موجوده من السابق على طاولة بداخل المنزل وضرب بها المغدور على رقبته واستقرت السكين ما بين رقبه المغدور وكتفه الا ان المغدور تمكن من سحب السكين من مكانها وضرب بها المتهم على رأسه وحاول المتهم الامساك بالسكين من اجل اخذها مما ادى لجرحه في اصبعه عندها قام المتهم بتناول سكيناً اخرى كانت موجوده على نفس الطاولة وقام بطعن المغدور على رقبته وخاصرته بقوه وحاول المغدور ضرب المتهم بالسكين التي بيده وعند محاولة الاخير سحب السكين من يد المغدور جرح في يده اليسرى وسقطت السكين على الارض واقدم المتهم على تناول زجاجه بيبسي موجوده على الارض وضرب بها المغدور على رأسه مما ادى لكسر الزجاجه وواصل ضرب المغدور بنصف الزجاجه المكسور المتبقي بيده على ظهره بقوه كما قام بضربه بواسطة ماسوره على رجليه مما ادى لسقوط المغدور ارضاً على وجهه وعاد وتناول السكين وطعن بها المغدور طعنتين بقوه ولم يتحرك بعدها المغدور فاعتقد المتهمان بأنه قد فارق الحياه ثم توجهوا الى الحمام لغسل الدماء النازفه منهما نتيجة جرحهما واثناء ذلك شاهد المتهم المغدور يتحرك فتوجه اليه وتناول السكين وطعن بها المغدور طعنه قويه في ظهره وبعدها فارق المغدور الحياه وبعد ان انتهى المتهمان من غسل يديهما وتيقنا بان المغدور فارق الحياه قاما بسرقة محفظة المغدور من جيب بنطلونه وكان يوجد في المحفظة مبلغ اربعين ديناراً (ورقه واحده فئة العشرين ديناراً وورقتين فئة العشرة دنانير) وبطاقة صراف آلي بنك الاسكان وبطاقة هاتف آلي ومفكره بها ارقام تلفونات وبعض الاوراق الشخصية وقاما بعد ذلك بسحب جثة المغدور الى الحمام وحاولوا لف الجثة بقطعة الموكيت الا انها لم يتمكنوا من ذلك لصغر قطعة الموكيت وعدم تناسبها مع حجم جثة المغدور عندها جلسا يتفكران بطريقه اخرى لاختفاء الجثة فاتفق فكرهما الاجرامي بان انجح السبل هو تقطيع الجثة الى اجزاء وتوزيع هذه الاجزاء على اكثر من موقع حتى لا ينكشف امرهما وبحيث يصعب اكتشاف الجثة وتجميع اجزائها حيث قاما بتجريد المغدور من ملابسه والابقاء على كلسونه واحضرا منشاراً خشبياً واخذوا يتناوبان على فصل الرأس عن الجثة وبعد ان انتهيا من ذلك قاما بوضع الرأس بداخل ثلاثة اكياس وضعت بداخل بعضها البعض وحمله المتهم وخرج من المنزل وتوجه الى حاويه بالقرب من سوق القصابين ورماه هناك لكي تختلط رائحته فيما بعد مع رائحة العظم ومخلفات اللحوم لكي لا ينكشف امره بعد ان كان قد طلب من شقيقه المتهم تنظيف المنزل من الدماء لحين عودته ثم توجه الى سوق الحراميه وقام بشراء صاروخاً يستعمل لقص الحديد وعاد الى المنزل واخذ يتناوب مع شقيقه عملية تقطيع الجثة وابتدأ بمحاولة قطع اليدين من الكوع بواسطة



الصاروخ الا ان الصاروخ احترق فعادا الى المنشار والسكين وبعد ان تمكنا من قطع اليدين من عند الكوع قاما بوضعهما بداخل كيس نايلون ثم حاولا لف المتبقي من الجثة بقطعة الموكيت ولما لم يتمكننا قاما بقطع الرجلين من عند الركبه بعد ان تناوبا بعملية التقطيع ووضعنا كل رجل في كيس ثم قاما بلف الجزء المتبقي من الجثة بقطعة الموكيت وربطها بالحبال ثم قاما بأخذ الاكياس التي تحتوي على اليدين والرجلين والقفص الذي كان مع المغدور عند حضوره الى سوق الحمام وتوجها الى حاويه بالقرب من احدى الحفریات بشارع المهاجرين وقاما برمي الاكياس والقفص في الحاويه ثم توجها بعدها الى وسط البلد واشتريا كيساً كبيراً لوضع الجثة به وقاما باستئجار بكب يعود للشاهد

بعد ان ادعيا امامه بانه يوجد لديهما جلود اغنام غير مملحه ويرغبان باخذها الى حي نزال قرب كازية العرموطي وعادا الى المنزل برفقه الشاهد ودخلا لداخل المنزل وبقي الشاهد ينتظرهما عند سيارته البكب وقاما بوضع الجزء المتبقي من الجثة الملفوفه بقطعة الموكيت بداخل الكيس وقاما بسحبه على الدرج المؤدي من منزلهما الى حيث يقف البكب لعدم استطاعتهما حمله ثم قاما بتحميله في الصندوق الخلفي للبكب دون ان يسمحا للشاهد مساعدهما في تحميله وانطلقا وقبل وصولهما الكازيه بعدة امتار طلبا من الشاهد التوقف وقاما بتنزيل الكيس من الصندوق الخلفي للبكب وقاما بمحاسبة الشاهد وبعد مغادرته الموقع قاما بسحب الكيس الى السور الخاص بشركة القريبه من

محطة المحروقات ومن ثم رميها على نار مشتعله من السابق بجانب السور ووضع بعض الاوراق على الكيس وبعد تأكدهما من اشتعال الكيس قاما بأخذ سيارة تكسي وعادا الى المنزل وقاما بتنظيفه من الدماء وبعد اجراء التحريات من قبل الشرطه وانكشف امر المتهمين جرت الملاحقه .

وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت اليها المحكمه وجدت ما يلي :

اولاً : بالنسبه لجناية السرقة خلافاً لاحكام ماده (٤٠١) عقوبات المسنده للمتهمين ٠٠ فان المحكمه تجد بان قيام المتهمين بسرقة المغدور بعد قتله تكون قد استكملت سائر اركان وعناصر جنحة السرقة خلافاً لاحكام ماده (٤٠٦/١/ج) من قانون العقوبات وليس جناية السرقة خلافاً لاحكام ماده (٤٠١) عقوبات كما وردت باسناد النيابة العامه ٠٠ مما يقتضي معه تعديل وصفها الجرمي وادانتها بالوصف المعدل .

ثانياً : بالنسبه لجنحة السرقة خلافاً لاحكام ماده (٤٠٦) عقوبات المسنده للمتهمين ٠٠ فإن المحكمه تجد بان قيام المتهمين بأخذ كاتلوج الصور الخاص بصور الحمام خلصت

ودون علم او رضا من مالكة المدعو اثناء فتره عملهما السابقه  
لديه بصوره مستمره ٠٠٠ انما تكون قد استكملت سائر اركان وعناصر جنحة السرقة  
خلافاً لاحكام ماده (٤٠٦/٣/ج) عقوبات ٠٠ مما يقتضي ادانتها بها ٠٠٠

ثالثاً : بالنسبه لجنحة حمل وحيازه اداة حادة خلافاً لاحكام ماده (١٥٦) عقوبات المسنده  
للمتهمين ٠٠ فان المحكمه تجد بان حيازة المتهمين للصاروخ بعد شرائه من وسط  
البلد واستعماله في تقطيع جثة المغدور ٠٠٠ فإن مثل هذا الصاروخ يمثل اداة  
حاده قاطعه كما وصفتها ماده (١٥٥) عقوبات ٠٠ مما يقتضي معه ادانتها بها ٠

رابعاً : بالنسبه لجناية القتل بالاشترار خلافاً لاحكام المادتين (٧٦٢/٣٢٨) عقوبات ٠٠  
فان المحكمه تجد بان الافعال التي قارفها المتهمان والمتمثله بقيامهما باستدراج  
المغدور الى بيتهما من اجل سرقة وبعد وصوله المنزل واطلاعه على الكاتلوج  
الخاص بصور الحمام العائد لمحل وتهديده لهما بابلاغ صاحبه واعادته  
الكاتلوج ومن ثم اقدامهما على قتله وتقطيع جثته للحيلولة بينه وبين الابلاغ عنهم  
وملاحقتهم عن جرم سرقة ومن ثم الافلات من العقاب ٠٠ ولما كانت سرقة  
المتهمين للكاتلوج تشكل جنحة السرقة خلافاً للماده (٤٠٦) عقوبات كما بينا ٠٠ فإن  
اقدام المتهمين على قتل المغدور لإخفاء امر هذه السرقة ٠٠ فان هذه الافعال تكون  
قد استكملت سائر اركان وعناصر جناية القتل بالاشترار خلافاً لاحكام المادتين  
(٧٦٢/٣٢٧) عقوبات وليس كما ورد بإسناد النيابة العامه من ان هذه الافعال تشكل  
جناية القتل بالاشترار خلافاً لاحكام المادتين (٧٦٢/٣٢٨) عقوبات ٠٠ مما يقتضي  
معه تعديل الوصف الجرمي وادانتها بالوصف المعدل ٠٠٠

وفي ضوء ما سلف قضت المحكمه بما يلي :

اولاً : عملاً باحكام ماده (٢٣٤) من الاصول الجزائيه تعديل وصف تهمة جناية السرقة  
خلافاً لاحكام ماده (٤٠١) عقوبات المسنده للمتهمين الى جنحة السرقة خلافاً  
لاحكام ماده (٤٠٦/١/ج) عقوبات ٠ وعملاً باحكام ذات ماده والماده (١٧٧) من  
الاصول الجزائيه الحكم على كل واحد منهما بالحبس مدة ثلاث سنوات والرسوم ٠

ثانياً : عملاً باحكام ماده (١٧٧) من الاصول الجزائيه ادانة المتهمين بجنحة السرقة  
خلافاً لاحكام ماده (٤٠٦) عقوبات ٠٠ وعملاً بذات ماده الحكم على كل واحد  
منهما بالحبس مدة ثلاث سنوات والرسوم ٠



ثالثاً : عملاً باحكام المادة (١٧٧) من الاصول الجزائية ادانة المتهمين بجنحة حمل وحيازة اداه حاده خلافاً لاحكام المادة (١٥٦) عقوبات المسنده اليهما والحكم على كل واحد منهما وعملاً بذات المادة بالحبس مدة ستة اشهر والرسوم ومصادرة الاداه المضبوطة .

رابعاً : عملاً باحكام المادة (٢٣٤) من الاصول الجزائية تعديل وصف جناية القتل بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين (٧٦ و٢/٣٢٨) عقوبات المسنده للمتهمين الى جناية القتل بالاشتراك بحدود المادتين (٧٦ و٢/٣٢٧) عقوبات . . وعملاً باحكام المادة (٢٣٦) من الاصول الجزائية تجريمهما بها بالوصف المعدل .

عطفاً على قرار التجريم قررت ما يلي :

اولاً : عملاً باحكام المادة (٣٢٧) عقوبات الحكم على كل واحد من المجرمين بالوضع بالاشغال الشاقه المؤبده .

ثانياً : عملاً باحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبه الاشد بحق المجرمين دون سواها وبحيث تصبح عقوبتهما النهائيه الوضع بالاشغال الشاقه المؤبده ومصادره الاداة المضبوطة .

لم يلاق هذا القرار قبولاً لدى النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى وطعن فيه تمييزاً للاسباب الوارده بلائحة التمييز المقدم منه بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٦ .

قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٩ طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وقبوله موضوعاً ونقض القرار المميز واجراء المقتضى القانوني .

وعن اسباب التمييز :

وعن الاسباب من ١-٤ ومفادها النعي على محكمة الجنايات الكبرى خطأها بالنتيجة التي توصلت اليها ، اذ ان البيانات التي قدمتها النيابة العامه بحق المميز ضدتها بما فيها اعترافهما لدى الشرطه والمدعي العام . . . تثبت ان المميز ضدتها قاما بقتل المغدور بعد التفكير في الجريمة وهدوء بال وتهيئة الاداة الجرميه واستدراج المغدور الى مكان بعيد عن كل منقذ .

- كما ان المحكمه اخطأت اذ لم تناقش المظاهر الخارجيه لافعال الجناة الماديه .

وعن ذلك نجد ان محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت الى تعديل وصف التهمة المسنده للمميز ضده من خلال قناعتها بالبيانات المقدمة في الدعوى ومن هذه البيانات اعتراف المميز ضدهما لدى الشرطه ولدى المدعي العام حيث قامت بتعديل هذه التهمة من القتل العمد بالاشترار خلافاً لاحكام المادتين ٢/٣٢٧ و ٧٦ عقوبات الى جناية القتل بالاشترار خلافاً لاحكام المادتين ٢/٣٢٧ و ٧٦ عقوبات ، وذلك عملاً بما لها من صلاحية في تقدير ووزن البيانات عملاً باحكام المادة ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

ونحن نجد ان الادله التي ساقتها في حكمها المميز تدليلاً على هذه القناعة ، هي ادله مقبولة قانوناً في الاثبات وقد ناقشتها المحكمة مناقشه سليمة واستخلصت منها النتائج استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ادت اليها هذه الادله .

ونجد ان البيئه الوحيده التي تربط المميز ضدهما بالجرم المسند اليهما هي اقوالهما لدى الشرطه ولدى المدعي العام ولدى محكمة الجنايات الكبرى ، والتي نستخلص منها ان نية القتل المقترن بسبق الاصرار غير متوفره لدى المميز ضدهما عندما اقدا على قتل المغدور ، وان باقي بيئه النيايه خلت من اي دليل اخر يثبت ان نية القتل كانت مبيتة ومصمم عليها مسبقاً لدى الجناة ، وانما كانت هذه النيه آنيه على اثر مشاهده المجني عليه كتالوج خاص بالحمام بحوزه المميز ضدهما ، وذكره لهما ان هذا الكتالوج يعود لمحل الزفري ، وانهما قاما بسرقة من ذلك المحل ومحاولته اخذ الكتالوج لاعادته لصاحبه ، وخوفاً من افتضاح امرهما حاولا استعادته منه وحصلت بينهم مشاده كلاميه بعدها اقدا على طعن المغدور بالسكين الموجود لديهما في البيت واستعملا الزجاج المكسور لهذه الغايه ايضاً واستمرا بطعنه بواسطة السكين والزجاج المكسور حتى فارق الحياه .

ذلك ان قصد القتل قد اقترن بجنحة السرقة وهي سرقة خادم مال مخدومه طبقاً لاحكام المادة ٤٠٦/٣/ب ذلك ان المتهمين كانا يعملان لدى وقاما بسرقة الالبوم وبالتالي فان فعلهما يشكل جنايه القتل القصد المقترن بجنحة السرقة طبقاً للماده ٢/٣٢٧ عقوبات ، حيث توصلت محكمة الجنايات الى هذه النتيجة فإن اسباب التمييز سالفه الذكر لا ترد على القرار المطعون فيه .

وعن السبب الخامس : المتضمن تخطئة محكمة الجنايات عندما قامت بتعديل وصف التهمة من جنايه السرقة بحدود الماده ٤٠١/٢ عقوبات الى جحة السرقة .

نجد ان الطعن على هذا الوجه غير وارد .

حيث ان نص المادة ٢/٤٠١ من قانون العقوبات لا ينطبق على وقائع السرقة المسنده للمميز ضدتهما ، كما ورد باسناد النيابة العامة . حيث ان الثابت من وقائع الدعوى وبيناتها ان المتهمين قد قاما بسرقة المغدور بعد قتله ، وان السرقة على هذا النحو تنطبق واحكام المادة ١/٤٠٦ ج من قانون العقوبات إذ أن من شروط تطبيق احكام المادة ١/٤٠١ و ٢ من قانون العقوبات اجتماع الحالات الآتية فيها :-

أ - ان تقع السرقة ليلاً

ب- بفعل شخصين او اكثر

ج- ان يهدد السارقون كلهم او واحد منهم بالسلاح او يتوسل بأحد ظروف العنف

على الاشخاص . . . . .

٢- ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا وقعت السرقة نهراً او من قبل شخص واحد ، وبالاشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات اذا تسبب عن العنف رضوض او جروح .

وحيث ان القتل القصد اذا اقترن بجناية السرقة كظرف مشدد اعتبر الفعل منطبقاً واحكام المادة ٣٢٨ عقوبات شريطه ان تكون افعال القتل مستقلة عن افعال السرقة بمعنى ان تكون جناية السرقة بافعالها المادية المكونه لجريمة القتل متكونه من فعل مستقل ومتميز عن الافعال المادية المكونه لجريمة القتل ، ومقتضى ذلك ان لا تكون جناية السرقة مشتركة مع جناية القتل في اي عنصر من عناصرها ولا في اي ظرف من ظروفها المعتره قانوناً عاملاً مشدداً للعقاب .

وحيث ان فعل السرقة الذي اقترفه المتهمان قد وقع بعد اتمام جريمة القتل ولم يكن القتل بهدف السرقة ، وبالتالي فإن المتهمين يسألان عن جنحة السرقة بعد استبعاد الافعال المكونه لجريمة القتل وعدم اعتبارها جزءاً من جريمة السرقة .

وحيث ان فعل السرقة قد وقع من قبل شخصين في مكان مأهول بالسكان فيكون هذا الفعل مكوناً لجنحة السرقة بحدود المادة ١/٤٠٦ ج من قانون العقوبات .

وبالتالي فإن محكمة الجنايات الكبرى قد اصابت صحيح القانون عندما قامت بتعديل الوصف الجرمي المسند للمميز ضدتهما من جناية السرقة بحدود المادة ٢/٤٠١ عقوبات الى جنحة السرقة بحدود المادة ١/٤٠٦ ج من ذات القانون ، الأمر الذي يستوجب رد هذا السبب .

وعن السبب السادس : الذي يعنى فيه الطاعن على محكمة الجنايات الكبرى خطأها عندما حكمت المميز ضدتهما عن جنحة حمل وحيازة اداة حادة بالحبس ولم تحكم عليهما بالغرامه بالاضافه للحبس .

نجد ان المادة ١٥٦ من قانون العقوبات قد نصت على انه ((يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامه اقصاها عشرة دنانير كل من حمل خارج منزله سلاحاً ممنوعاً من الاسلحه المبينه في ماده السابقيه )) .

وحيث حكمت محكمة الجنايات الكبرى المميز ضدتهما عن هذه التهمة بالحبس فقط ، ولم تحكم عليهما بالغرامه كما هو واضح من نص ماده المشار اليها ، فإن هذا السبب يرد على القرار المميز ويوجب نقضه من هذه الناحيه فقط .

لهذا وسنداً لردنا على اسباب التمييز ، نقرر عملاً باحكام ماده ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى وبصفتنا محكمة موضوع نقض القرار المميز فيما يتعلق بالحكم على المميز ضدتهما عن جنحة حمل وحيازة اداة حادة ولثبوت ارتكابهما لهذا الجرم نقرر ادانتهم به وعملاً باحكام ماده ١٥٦ من قانون العقوبات الحكم بحبس كل واحد منهما ستة اشهر والرسوم والغرامه عشرة دنانير والرسوم وتأييد الحكم فيما عدا ذلك وعملاً بالماده ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبه الاشد بحقهما بحيث تصبح عقوبتهما النهائيه الوضع بالاشغال الشاقه المؤبده ومصادرة الاداه المضبوطه . وبالنتيجه رد التمييز وتأييد القرار المميز فيما عدا ذلك .

قراراً صدر بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٣/٩/١

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض